هل يخالف الحديث النبوي الواقع؟

وقفة تطبيقية

Does Prophet's Hadith contradict reality? A Practical Study

نضال حسن فلاح المومني

أستاذ مساعد أصول دين - حديث

الشريعة والدراسات الإسلامية

المملكة الأردنية الهاشمية - جامعة البلقاء التطبيقية – كلية عجلون الجامعية

المملكة الأردنية الهاشمية- جامعة البلقاء التطبيقية – عجلون- كلية عجلون الجامعية –قسم العلوم الأساسية.

Emal:www.asamanedal@Yahoo.com

أستاذ مساعد - جامعة البلقاء التطبيقية/ الأردن

هل يخالف الحديث النبوي الواقع؟ وقفة تطبيقية

نضال حسن فلاح المومني

أستاذ مساعد أصول دين - حديث

الشريعة والدراسات الإسلامية

المملكة الأردنية الهاشمية- جامعة البلقاء التطبيقية – عجلون- كلية عجلون الجامعية – قسم العلوم الأساسية.

Emal:www.asamanedal@Yahoo.com

الملخص

إن من المهم معرفة هل يخالف الحديث النبوي الواقع بالأمثلة؟ ومن شروط الحديث الصحيح عدم مخالفته للواقع الثابت، وسبب الظن بالمخالفة للواقع هو عدم معرفة العلوم التي يفهم بها الحديث النبوي، وهناك ضوابط عامة، يعرف بها الحديث المكذوب دون النظر في رواته، لكن لا يجوز التسرع في الحكم على الحديث بردِّه لمجرد أنه خالف الواقع، ودون تمحيص، لأن ذلك يؤدي للوقوع في الخطأ، فالحديث النبوي الثابت صالح لكل زمان ومكان، ولا يخالف الواقع، ولكن القصور منّا في الفهم والتثبت.

كلمات مفتاحيه: الحديث والواقع، فهم الحديث.

Does Prophet's Hadith contradict reality? A Practical Study

Nidal Hassan Falah Al-Momani
Assistant Professor of Fundamentals of Religion - Hadith
Sharia and Islamic Studies
The Hashemite Kingdom of Jordan - Al-Balqa Applied University - Ajloun - Ajloun University College - Department of Basic Sciences.

Emal:www.asamanedal@Yahoo.com

Abstract

It is important to know whether the Prophetic Hadith contradicts reality with examples. It is a condition of true Hadith that it does not violate the constant reality. And the reason for believing in its violation of reality is the lack of knowledge of the sciences in which Prophet's Hadith is understood. There are general standards classifying the fake Hadith without considering its relators. No hasty judgment on the Hadith's refusal is to be made just because it violated the reality without any scrutiny: Thus, this leads to error as and does not contradict reality, but the failure lies in our understanding and sureness.

Key words: Hadith and Reality, Understanding Hadith.

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه، ونشهد أنَّ لا إله إلا الله، ونشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وبعد.

هذه الدراسة في هل يخالف الحديث النبوي الواقع؟ وقفة تطبيقية وجاءت أهمية الإجابة على هذا السؤال لما له من منزلة كبيرةٌ وأهمية بالغة، في خدمة حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وتطبيقه في الواقع المعاصر، بالاستناد لمعرفة مناهج الأئمة الجهابذة، وطرقهم في التعامل مع كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- في ضوء الواقع المحسوس، والملموس، بعيدا عن السند، وكشف اللثام عن ذلك بوقفة تطبيقية تحل مشكلة الدراسة، فلكل دراسة مشكلة، وتسعى هذه الدراسة إلى حلِّ جملة من الأمور منها: هل يرد الحديث الصحيح لمخالفته للواقع؟ وهل يعتبر فهم الحديث بأنه مخالف للواقع سبباً لرده؟ هل الحكم على السند فقط يجيز رده لمخالفته للواقع؟ هل يخالف الحديث الضعيف: والموضوع الواقع؟ هل هناك ضوابط عامة، وأمارات، يعرف بها كون الحديث موضوعاً من غير أن ينظر في سنده؟ وهل هناك جوامع وضوابط كلية في باب الحديث الموضوع من غير أن ينظر في مسنده، وبشكل تطبيقي؟ وجاء اختيار الموضوع لمطالعة كلام علماء في هل يخالف الحديث النبوي الواقع؟ ومحاولة معرفة الإجابة على الشبهات في رد الحديث النبوي بناء على فهم أو عدم الفهم الصحيح للطرق الصحيحة في التعامل مع الحديث النبوي أوعدم الفهم الصحيح للواقع، وبالتالي تخطئة الحديث النبوي دون الرجوع لأهل الاختصاص في الشبهة.

الدراسات السابقة:

إنَّ هذا الموضوع فيما أعلم لم يبحث بحثاً مستقلاً، وهذه الدراسة تختلف عن الدراسات الواردة، وكل الدراسات تتكلم عن السند أو المتن بشكل عام، وحتى القرائن والقواعد العامة في كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي الذي بتحقيقه وتقديم الدكتور همام تكلم عن القواعد في السند، وكل النماذج تدور حول ذلك، وكذلك: قواعد العلل، وقرائن الترجيح لعادل الزرقي، فانه لم يذكر قرائن للمتن رغم أنه كان عنواناً فرعياً عنده، وهذه الدراسة تقوم على محاولة الإجابة على سؤال هل يخالف الحديث النبوي الواقع؟ بالدراسة التطبيقية، ودراستها على وفق المنهج العلمي، أما المنهج الذي سلكته في معالجة موضوعات البحث فقد استخدمت أكثر من منهج في هذه الدراسة منها: المنهج الوصفي: وصف مشكلة، هل عارض الواقع الحديث النبوي؟ ووصف وضع العلماء ضوابط عامة، وأمارات أو جوامع كلية يعرف بها كون الحديث النبوى هل خالف الواقع من غير أن ينظر في سند، ووصف الحديث النبوي الصحيح والضعيف والموضوع، وهل خالف الواقع بالنماذج التطبيقية للإجابه على هذه الفرضيات، ومدى تأثير هذه المشكلة على النتائج التي توصل لها الباحث، والمنهج الاستنباطي لاستنباط النتائج من تحليل المتون، والقواعد عند العلماء ــ لله درُّهُم ــ للوصول لاستنباط الفهم منها، والمنهج الثالث المنهج النقدي: مناقشة الكلام في أنه هل خالف الحديث النبوي الواقع بما ينطوي عليه من تأييد قول الناقد أو حتى رد كلامهم بالقرائن، مع مراعاة أدب

طالب العلم، وقد استفاد الباحث من ممارسته للحديث النبوي وكتب التراجم والعلل وغيرها لتقرير الإجابة بخلاصات تأصيلية في عدد من القضايا.

صعوبات الموضوع:

١. ضرورة مطالعة كم هائل من الكتابات في كتب المتون والشروح، وانتقادات العلماء والردود عليهم للوصول للنتائج المرجوة.
٢. صعوبة الوصول لبعض الكتب، و صعوبة لتتبع كلام العلماء في الرد والمناقشة.
٣. كثرة النماذج التطبيقية المدروسة والتي يجب حذفها من أجل ضرورات النشر.
٤. وجود قضايا دقيقة تحتاج لمجلدات وقضايا، فكانت الحاجة ملحة لوضع الخلاصة فيها بما يغني عن مئات الصفحات.
٥. وجود عبارات من العلماء جارحة في بعض القضايا لا أستطيع ذكرها.
٦. الاضطرار لذكر كلام العالم دون تفصيل وافي؛ لأن التفصيل يحتاج لأكثر من رسالة جامعة اضطر الباحث لذكرها على شكل خلاصات.

وبعد الدراسة التطبيقية، استخلصت النتائج، وقد قسمت البحث إلى مبحثين، وستة مسائل.

المبحث الأول

هل يرد الحديث الصحيح لمخالفته للواقع أو بسبب الفهم؟

المسألة الأولى: الحديث الصحيح ومخالفته للواقع.

التعريف لغةً: قال ابن منظور(ت٧١١ هـ): "والصَّحاحُ خلافُ السُّقْمِ وذهابُ المرض... وصَحاحُ الأديم بمعنى أي غير مقطوع وهو أيضاً البراءَة من كل عيب وريب" [١]، واصطلاحا: " الحديثُ المسنَدُ الذي يتَّصِلُ إسنادُهُ بنقلِ العَدْلِ الضابطِ عن العَدْلِ الضابطِ إلى منتهاهُ، ولا يكونُ شاذّاً، ولا مُعلَّلاً "[٢]، وينقص هذا التعريف ما ابدع فيه ابن حجر (ت ٨٥٢ه)بقوله: " وينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا"[٣].

ان الحديث الذي يرويه الراوي غير تام الضبط، وربما دون الثقة إذا ضبط ما روى لقرينة ما ينص عليها علماء العلل يعتبر حديثه صحيحا، وهذا تعلمته في الدراسة التطبيقية لعلل الدار قطني، وعند دراسة لما اثير حول الصحيحين، وأضيف أن العلة تكون قادحة، لأن العلة إذا كانت غير قادحة؛ كإرسال الصحابي لا تضر، وهذا وان كان تطبيق بعض العلماء يخالفه حيث اعلّوا الحديث بعلة غير قادحة؛ لكنه خلاف ماأراه راجحاً وبالله التوفيق.

ان علماء الحديث بشكل عام والعلل بشكل خاص يستخدمون أدوات لنقد الحديث منها معارضة الحس والواقع، المعارضة الحقيقية، وبالتالي عدم صحّة الخبر المنقول، فإذا كان متن الحديث يخالف الواقع القطعي وليس مجرد فرضيات بمعناه الحقيقي والمجازي كان ضعيفاً، لأنّ مخالفة الواقع علة قادحة في صحة نسبه المتن، إلى النبي صلى الله عليه وسلم، الصادق المصدوق عن الخطأ، ولو صحّ سند ذلك المتن، ويضيف لذلك النسيمي[٤] يقول: "أن الحقيقة العلمية الثابتة لن تصطدم بنص شرعي ثابت، ويؤول الضني منها ليتفق مع القطعي، فإن كانا ضنييّن، فالنظر الشرعي أولى بالأتباع حتى يثبت العقلي أو ينهار"، فاعتبار مخالفة الواقع قرينة على رفض الحديث، وكونه شاذاً معلولاً، إضافة إلى قضايا وأموريجب مراعاتها:

---

(١) لسان العرب ج ٢، ص ٥٠٧، مادة: صحح.

(٢) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري(ت ٦٤٣هـ)، مقدمة ابن الصلاح، ومحاسن الإصطلاح تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ. دار المعارف، القاهرة. ١٩٧٤ م، ص: ١٥١.

(٣) ابن حَجَر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق.ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ج١، ص٧١.

(٤) النسيمي، محمد ناظم، الطب النبوي والعلم والحديث، ج٢، ص ٣٨٧، الشركة المتحدة للتوزيع، ط١، ١٩٨٤.

أولا: هل يمكن فهم الحديث المخالف للواقع بأنه من باب الناسخ، والمنسوخ من الحديث؟

ثانياً: هل يمكن فهم الحديث المخالف للواقع بأنه من باب العام والخاص من الحديث النبوي؟

ثالثاً: هل يمكن فهم الحديث المخالف للواقع بأنه من باب المطلق والمقيد من الحديث النبوي الشريف؟

رابعاً: هل يمكن فهم الحديث المخالف للواقع من باب عدم فهم مصطلحات أصول الحديث؟

خامساً: هل يمكن ف فهم الحديث المخالف للواقع بأنه من باب عدم فهم المنهج الذي سار عليه العالم في كتابه، أو مصطلح العالم الخاص به؟

سادساً: هل يقوم فهم الحديث المخالف للواقع على لَيْ أعناق النصوص في فهمه، ومخالفة الأمانة العلمية؟

سابعاً: هل فهم الحديث المخالف للواقع بمعزل عن مطالعة كتب شروح الحديث، وغريبه؟، وأمثلة ذلك: موطأ مالك (ت ١٧٩هـ)شرحه: كتابي التمهيد، الاستذكار لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، وغيره، وصحيح مسلم (ت٢٦١هـ)شرحه: إكمال المعلم للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، والمفهم للقرطبي (ت ٦٥٦ هـ)، وشرح النووي(ت ٦٧٦ هـ) ، والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني (ت ٧٨٦هـ)، وغيرهم، وصحيح البخارى(ت ٢٥٦ هـ)، وابن بطال (ت ٤٤٩هـ)، وابن الملقن(ت ٨٠٤هـ)، وفتح الباري لابن حجر(ت ٨٥٢ه)، والعينى (ت ٨٥٥هـ)في عمدة القاري والقسطلاني(ت ٩٢٣هـ)، وغيرهم، وسنن ابن ماجه(ت ٢٧٣هـ) شرحه: مغلطاي (ت ٧٦٢هـ) ، وغيره، وسنن ابي داوود (ت ٢٧٥هـ) شرحه: الخطابي (ت ٣٨٨هـ) في معالم السنن، ومحمد آبادي(ت بعد ١٣١٠ هـ) في عون المعبود، والسهارنفوري (ت ١٣٤٦ هـ)في بذل المجهود، وغيرهم، وسنن الترمذي(ت ٢٧٩هـ) شرحه: ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) في عارضة الأحوذي، والمباركفوري(ت ١٣٥٣هـ) في تحفة الأحوذي، وغيرهم، ناهيك عن كتب غريب الحديث كـــالنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير(ت ٦٠٦ هـ)، وغيرها مما لا يتسع المجال لحصره.

ثامناً: هل يقوم فهم الحديث المخالف للواقع بعيداً عن علم هام في هذا المجال، وهو علم مختلف الحديث النبوي؟ وكيف بين حل مشكلة التعارض بالجمع بالقرائن الدالّة كاختلاف الواقعة ثم البحث في الناسخ، والمنسوخ والمتقدم والمتأخر، فكثيرا مما قيل فيه مخالفة تبين أنه منسوخ، وآخر الأمرين خلافه، ثم الخطوة الثالثة في الترتيب هي: الترجيح فيرجح الصحيح على غيره على سبيل المثال.

تاسعاً: هل يقوم فهم الحديث المخالف للواقع بعيداً عن علم علل الحديث الكفيل بحل هذه المشكلة لأمور كبحثه علة المتن؟

إذا كان الجواب بنعم إن فهم الحديث النبوي الشريف المخالف للواقع كان بعيدا عن أحد النقاط السبعة السابقة، والتي هي كفيلة بحل أي اشكال يدعي بمخالفة الحديث النبوي الشريف للواقع؛ فهذا يعني أن فهم الشخص مجازفة غير صحيحة، ومردودة.

حديث رواه مسلم (ت٢٦١هـ) في صحيحه "عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: إِنِّي سَقَيْتُهُ عَسَلًا فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا، فَقَالَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ جَاءَ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» فَقَالَ: لَقَدْ سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَدَقَ اللهُ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ» فَسَقَاهُ فَبَرَأَ" (١).

فالحديث رواه البخاري(ت ٢٥٦ هـ)، وهو صحيح، والنبي صلى الله عليه وسلم، الذي بعثه الله تعالى ليعلم البشرية، علمنا أنّ الحديث إن خالف الواقع، لم يكن حكماً ببطلان الحديث، وذلك أنّه عندما قاله له: إسقه عسلاً؟ وجاءه فقال له: إني فعلت! فتبين النبي صلى الله عليه وسلم: أن الحديث إن خالف الواقع لم يكن حكماً ببطلان الحديث وذلك أنه عندما قال له إسقه ولم يشف، فلسان الحال ان كلام النبي الثابت لا يحكم عليه بالبطلان لمجرد أنه خالف الواقع، لانّه كان يدعي أن بطن أخيه، الذي هو واقع، واتضح أن الواقع متغير وغير ثابت.

<u>ولكن الراجع بنظري:</u> أن نأخذ ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووكل من قال حديثك الثابت يخالف الواقع، ومن يريد أن يجعل الواقع حكماً على الحديث: "صدق الله وكذب بطن أخيك" ونحن أمرنا أن نأخذ بما جاء به الرسول وننتهي عما نهانا عنه.

المسألة الثانية هل يعتبر فهم الحديث بأنه مخالف للواقع سبباً لرده؟

أن الشريعة التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم، والتي بقية لنا على شكل أحاديث قولية وفعلية أو تقديرية، لا تخالف حكم العقول السليمة، وهذا العقل الذي أضاء بمصابيح السّنة النبويّة، والقرآن الكريم جدير به بأن يفهم أن الأحاديث النبوية الصحيحة لا تخالف حكم العقل؛ إنما العقول هي التي تخالف وتختلف، وهناك جانبان يجب أن نلتزم بهما إذا رأينا تعارضاً: فينبغي من العقل أن لا يجازف برد هذه الأحاديث لأية شبهة، وينبغي من جانب النقل التحقق من شروط الصحة، والبعد عن المجازفة برد الحديث النبوي لمجرد الظن أنه خالف الواقع غير مقبولة، ولا أرى ذلك أنها صحيحة؛ لإمكان تغيّر الواقع الذي نعيشه، أو لعدم فهم الحديث، ولأن الحديث النبوي صالح لجميع الأزمان، وجميع الأماكن، لا ينقضي ما فيه، فمثلاً حديث الذباب: ردّه البعض، ووطعنوا في صحيح البخاري(ت ٢٥٦ هـ) و.... ولكن عندما ثبت في العلم الحديث أنّه في إحدى جناحي الذباب دواء وفي الآخر دواء؛ تراجعوا، وما كان ينبغي لهم أن يسلكوا سبيل الطعن في الحديث الصحيح، لمخالفتهِ لواقع متغيير، أو بالبناء على فرضية لاترتقي لتكون حقيقة علمية غير قابلة للتغيير، وهذه قضية بالغة الأهمية، فلا يجوز سلوك سبيل الطعن بسبب الفهم الخاطئ لواقع متغير، ومن الأمور الهامة المجازفة بالنقد دون مرعاة التخصص الدقيق الذي يتكلم فيه ويعارض الحديث النبوي، وبوقفة مع الفهم لحديث الذباب والذي كان سببا في رده.

---

(١) صحيح مسلم ج ٤، ص ١٧٣٦، ٩١ - (٢٢١٧) كتاب السَّلام، بَابُ التَّدَاوي بسَقْي الْعَسَل.

، وحديث الذباب هو ما روى عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن النبي صلى الله عليه سلم قال "إ إذا وَقعَ الذُّبَابُ فِي إنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ فَإنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً وَفِي الْآخَرِ دَاءً"[1] وقد نقل العيني (ت ٨٥٥هـ) عن أَبِي مُحَمَّد المالقي فِي (جَامعه): " ذُبَاب النَّاس يتَوَلَّد من الزبل، فَإِن أَخذ الذُّبَاب الْكَبِير وَقطعت رؤوسها وَيحك بجسدها الشعرة الَّتِي فِي الأجفان حكاً شَدِيدا فَإِنَّهُ يُبرئهُ"[2]، فإن الواقع أن الذباب يعيش في الأماكن القذرة وهي منشؤه وهي التي عبّر عنها الملقي بقوله: "إنها تتولّد من الزبل" وفي رواية أخرى " إذا وَقعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ (لِيَنْتَزِعْهُ) فَإِنَّ فِي إحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالْأُخْرَى شِفَاءً "[3]

قال ابرهيم فوزي: "وقد لقي هذا الحديث نقدا شديداً واستنكارا من علماء كثيرين، وبرأوا النبي(ص) [4]أن يقول هذا الحديث، لأن الذباب حشرة ضارة وقذرة، وتنقل الأمراض، ولا فرق بين جناحيها، فكيف يأمر النبي(ص)بغمسها في الشراب إذا سقطت فيه؟ لقد انتقد هذا الحديث طبيب مصري هو الدكتور سالم محمد فنفى ان يقول النبي(ص) هذا القول؛ فتصدى له شيخ أزهري ورماه بالجهل، وحاول، وبشكل سخيف ان يثبت ان في أحد جناحي الذبابة شفاء من الأمراض، وكان من أنكروا هذا الحديث الاستاذ رشيد رضا. فقال: « ليس ورود هذا الحديث في البخاري(ت ٢٥٦ هـ) دليلاً على أن النبي (ص) قاله، مع منافاته للعلم وعدم امكانية تأويله ». ويقول: « كم في الصحيحين من أحاديث اتضح للعلماء غلط الرواة فيها، وكم فيها من أحاديث لم يأخذ بها الأئمة في مذاهبهم !). وينكر رشيد رضا هذا الحديث ويتحدث عن ضرر الذباب ونقله للأمراض فيقول: « وحديث الذباب غريب عن الرأي وعن التشريع جميعاً. أما التشريع في مثل هذا، فإن تعلق بالنفع والضرر، فمن قواعد الشرع العامة أن كل ضاراً هو قطعاً محرم). ويقول: « أما الرأي فلا يمكن أن يصل إلى التفرقة بين جناحي الذبابة في أن أحدهما سام وضار وفي الآخر ترياق ». ويقول: « كل من ظهر له اعلة في الحديث فلم يصدقه فهو معذور شرعاً، ولا يصح أن يقال في حقه انه مكذب للحديث ». ويقول عن البخاري(ت ٢٥٦ هـ): « وما كلف الله مسلماً أن يقرأ صحيح البخاري(ت ٢٥٦ هـ) ويؤمن بكل ما جاء فيه، وان لم يصح عنده، أو اعتقد انه ينافي أصول الاسلام، وليس البخاري(ت ٢٥٦ هـ) اهو ورواته معصومين عن الخطأ. وليس كل مرتاب في شيء في روايته كان كافراً)" [5].

---

(١) صحيح البخاري ج ٧، ص ١٤٠، رقم: ٥٧٨٢.كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء.
(٢) العينى، محمود بن أحمد الحنفى بدر الدين (المتوفى: ٨٥٥هـ) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي - بيروت ج ١٥، ص ٢٠١.
(٣) صحيح البخاري، ج٦، ص٢٧٤، رقم الحديث (٣٣٢٠).
(٤) هكذا في الأصل (ص) وليس صلى الله عليه وسلم؛ ليعرف منهج من ينتقد أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وأبقيتها كما في أصل الكتاب لكن أنبه على ذلك، لأنه لا يليق بمن يتكلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يكتب(ص) او حتى(صلعم) ولكن صلى الله عليه وسلم'
(٥) فوزي إبراهيم، تدوين السنة، ط١، رياض الدسيس للكتب والنشر،، ١٩٩٤م، ص٢٤٤-٢٤٥.

وهذا الفهم رده أهل الاختصاص منهم: أستاذ دكتور مصطفى إبراهيم حسن أستاذ الحشرات الطبية ومدير مركز أبحاث ودراسة الحشرات الناقلة للأمراض في جامعة الأزهر، فقال: بعد جمع عينات من: القاهرة، والجيزة، وجنوب سينا، فخلصت الى أنه: " طبقا للنتائج التي تم الحصول عليها في البحث الحالي، فإن حديث الذباب يلقي الضوء على كثير من المعلومات مجال الفيزياء - الكيمياء، الطب، الصيدلة، البيولوجي... وغيرها. وأهم مانود الإشارة إليه. هوان رسولنا الكريم الرسول صلى الله عليه وسلم لم يدع أحداً إلى وضع الذباب في الإناء عنوة، أو إلى الشرب أو الأكل من الإناء الذي وقع فيه الذباب، ولكن رسول صلى الله عليه وسلم يلفت نظرنا إلى أن لكل داء دواء. ويدفعنا الحديث في أخره الى البحث عن الدواء أو الشفاء في جناحي الذباب، لمعالجة الأمراض التي ينقلها الذباب للإنسان بل أن البحث الحالي اثبت بأن المادة المضادة للحيوية المعزولة من جناحي الذباب تستطيع أن تقضي على كثير من المسببات المرضية الأخرى غير المتواجدة على الذباب. إن الحديث الشريف يفتح المجال لاكتشاف عشرات المضادات الحيوية من الذباب خاصة إذا عرفنا أن هناك ٠٠٠ ٦٤ نوعا من الذباب منتشرة جميع انحاء العالم، وان الكائنات الدقيقة المتواجدة على الذباب تعكس البيئة التي يعيش فيها الذباب، اي أن الأمراض التي ينقلها الذباب في منطقة ما، تختلف عن تلك التي ينقلها الذباب في منطقة أخرى، أي أننا نستطيع أن نحصل على علاج أو دواء لكل الأمراض التي ينقلها الذباب في مناطق العالم المختلفة. حيث ان الداء والدواء متلازمان في جناحي الذباب"[1].

وبعد كلام أهل الاختصاص نصل لنتيجة بأن فهم الحديث لا يعتبر سبباً لرده.

المسألة الثالثة: هل الحكم على السند فقط يجيز رده لمخالفته للواقع؟

إن كان السند صحيحاً فليس شرط صحة المتن؛ لأن الحديث الصحيح: هو الذي صح سنداً، ومتنا معاً، وصحة السند فقط لا تكفي ورحم الله ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)عندما قال: "والذي لا أشكُّ فيهِ أنَّ الإمامَ منهم لا يعدلُ عن قولهِ: ((صحيح)) إلى قوله: ((صحيح الإسنادِ)) إلا لأمرٍ ما" [2]، ونبه بعض العلماء بقولهم: " تَنْبيه قول الْحفاظ هَذَا حَدِيث صَحِيح الْإِسْنَاد دون قَوْلهم هَذَا حَدِيث صَحِيح وَقَوْلهمْ هَذَا حَدِيث حسن الْإِسْنَاد دون قَوْلهم هَذَا حَدِيث حسن لِأَنَّهُ قد يَصح الْإِسْنَاد أَو يحسن لثقة رجَاله دون الْمَتْن لشذوذ أَوْ عِلَّة فَإِن اقْتصر على ذَلِك إِمَام مُعْتَمد فَالظَّاهِر صِحَة الْمَتْن وَحسنه؛ لِأَن الأَصْل هُوَ عدم الشذوذ وَالْعلَّة، وَقَالَ بعض الْعلمَاء الَّذِي لَا يشك فِيهِ: أَن الإِمَام مِنْهُم لَا يعدل عَن قَوْله

---

(١) حسن، دكتور مصطفى إبراهيم أستاذ الحشرات الطبية، الداء والدواء في جناحي الذباب، الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة. دولة الكويت، من الخامس وحتى الثامن (٥-٨) من شهر ذي القعدة، عام ١٤٢٧هـ.ص٩٢-ص٩٣.

(٢) البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر، النكت الوفية بما في شرح الألفية، المحقق: ماهر ياسين الفحل
مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.وقد نقله البقاعي عن شيخه ابن حجر، وهو أقدم من وجدته، ولم أجده في جميع كتب ابن حجر.

صَحِيح إِلَى قوْله صَحِيح الْإِسْنَاد إِلَّا لأمر مَا وعَلى كل حَال فالتقييد بالْإِسْنَادِ لَيْسَ صَرِيحًا فِي صِحَة الْمَتْن أو ضعفه"[1]، ونقل أن المقصود: " إلا لأمر حاك في صدره"[2]، ومن الصيغ ما يأتي: حديث إسناده صحيح، أو إسناده صحيح حسن، اسناده صحيح، صحيح الاسناد، رجاله رجال الصحيح، وحديث رجاله رجال الثقات، أو رجاله ثقات إلا الرواي كذا، رجاله ثقات، رجاله رجال قوي، الصحيح وإسناده صحيح، إسناده قوي وإسناده جيد، هذا الإسناد رواته ثقات، رجاله رجال الصحيح، على شرط البخاري(ت ٢٥٦ هـ)، سنده صحيح، رجاله لا بأس بهم، رجاله ثقات، رواته ثقات، رجاله معروفون أنهم من رجال الصحيح، إسناد حسن ورجاله ثقات رجال الصحيح، رواته رواة الصحيح، ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح إلا أن فيه اختلافا كثيرا في إسناده، السند صحيح رجاله رجال الصحيح، إسناده صحيح على شرط مسلم (ت٢٦١هـ)، صحيح الإسناد ورجاله باتفاق الشيخين ثقات ولم يخرجاه، صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، حديث صحيح الإسناد على شرطهما وهو غريب شاذ، صحيح الإسناد على شرط البخاري(ت ٢٥٦ هـ)، وغيرها...، وكلها لا تعني أن الحديث صحيح أو حسن.

فكلام العلماء النقاد الجهابذة على الحديث بالتصحيح للسند فقط لا يجيز الحكم بالمخالفة، والموافقة للواقع؛ لأن الحكم على الحديث يجب أن يكون، السند والمتن، لأن الشذوذ والعلة في المتن كما هي في السند، وتصحيح الاسناد وتقويته وتحسينه وغيرها من العبارات التي تفنن العلماء في اطلاقها على نقدهم للأحاديث تدل على علو كعبهم، حيث يقول العالم: درست السند، ولم أدرس المتن، وعند الحكم بكون الحديث صحيح، أو حسن يعني سنداً ومتنا؛ فلا نناقش هذه الأحاديث؛ لأنها لم تصل إلى درجة الصحة، والحسن، وبعد ثبوت هذه الأحاديث يمكن الكلام، فاذا كانت غير ثابته جاز ردها بعد مراعاة أصول العلم، والأمانة العلمية.

---

(١) الجزائري، طاهر بن صالح السمعوني (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، الطبعةالأولى، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ج ١، ص ٥٠٩.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث، ص: ٢٧٤.

المبحث الثاني

مخالفة الضعيف، والموضوع للواقع وما هي القواعد اللازمة للتعامل مع مخالفة الحديث للواقع بعيداً عن السند؟

المسألة الأولى: هل يخالف الحديث الضعيف: والموضوع الواقع؟

قال ابن الصلاح(ت ٦٤٣هـ) في الحديث الضعيف: "كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن"[١]،

فالحديث الذي لم يتصل سنده، أو لم يكن أحد رواته عدلاً، أو كانوا غير ضابطين، أو اشتمل على شذوذ في السند أو المتن أو كليهما أو علة قادحة في السند أو المتن أو فيهما فهو ضعيف، ومن قبله من العلماء لاعتضاده بغيره مثلاً تطبق عليه الضوابط السابقة، ومخالفته للواقع أمرلا يستغرب، وإذا تأيد الضعيف لما يدل على صحته من القرائن كان صحيحاً ". ان احتمالية إصابة الضعيف قليلة، والغالب على حاله مخالفته الصواب، وهو مضنة المخالفة للواقع غالباً؛ فوجود معارضته للواقع إشارة للتأكد من ضبط هل الضعيف للمتن، وهل هذه المخالفة أحد أسباب ضعفه؟

قال ابن الصلاح(ت ٦٤٣هـ) في الحديث الموضوع: "وهو المختلق المصنوع اعلم: أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه "[٢]، وقال الدكتور نور الدين عتر: "أي الذي ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبا، وليس له صلة حقيقية بالنبي صلى الله عليه وسلم. وليس هو بحديث، لكنهم سموه حديثا بالنظر إلى زعم راويه، وكثيرا ما يكون اللفظ المزعوم من كلام الحكماء أو الأمثال، أو من آثار الصحابة ينسبه الواضع إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقد يكون من نسج خياله وإنشائه، والحديث الموضوع...أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه، والتحذير منه"[٣].

واذا خالف الحديث الموضوع الواقع في أمر مؤكد فالحديث الموضوع مكذوب، لذا فمخالفته للواقع كونه من كلام البشر أمر لا يهم، ولو وافق الواقع لا نعتبر به؛ لأنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم الذي جاء فيه قال تعالى:{ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [٤]،و قال تعالى:{ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}، ومن النماذج في تفاني العلماء في الدفاع عن الحديث الضعيف والموضوع، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) في كتابه تأويل مختلف الحديث فقد رأيته رحمه الله اهتم ليس فقط بالضعيف بل وبالموضوع

---

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص: ١٨٨.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص: ٢٧٩، النوع الحادي والعشرون: معرفة الموضوع.

(٣) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، الطبعة الثالثة، دار الفكر دمشق-سورية، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص: ٣٠١).

(٤) سورة النجم: ٣، ٤.

المكذوب وسلك سبيل الجمع بين الروايات والواقع، وهذا جهد منه رحمه الله، وهو من باب حرصه، ولكنني أرى أن الحديث الموضوع اذا خالف الواقع نرده، أما الحديث الضعيف الذي اختلف العلماء فيه بين القبول والرد أو القبول بشروط، اما أن تنطبق عليه الضوابط السابقة أو عدم تحمل عناء فهمه، والمدافعة عنه من باب الأحوط، وهذا الذي أرجحه فعندما يخالف الحديث الضعيف أوالموضوع الواقع فعلينا أن لا نتجشَّم عناءَ، ومَشَقَّة الدفاع عنهما بل نَردُّهُما.

المسألة الثانية: الضوابط العامة، والأمارات، التي يعرف بها كون الحديث موضوعاً من غير أن ينظر في سنده عند ابن القيم(ت ٧٥١هـ) وغيره بالدراسة التطبيقية، وبشكل تأصيلي؟

هذا السؤال وجه للإمام ابن القيم(ت ٧٥١هـ) فبين – رحمة الله – أن هذا يتطلب الإختصاص والمعرفة بالسّنة النبوية قال: " وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم"(١).

إن مخالفة الحديث لما هو معقول، أو ما يخالف العقول والأصول، من الأمور التي اعتبرها بعض العلماء دلالة على وضع الحديث، ويؤيّد هذا لقد ذكر ابن القيم(ت ٧٥١هـ) ضوابط عامة للحديث وجوامع لضوابط كلية في الباب في مائة صفحة لخّصتها في سبعة عشر ضابطاً في سبع صفحات، والباقي، وضعتها تحت عنوان ضوابط كلية في هذا الباب؛ لأنها تحت هذا العنوان أدق، ذاكراً نموذجاً مما ذكره غالباً.

لقد أبدع ابن القيم(ت ٧٥١هـ) في ذكر القرائن التي تكشف عن الحديث، هل هو باطل بالرجوع للمتن؟ وجعلها من الدلالة بحيث يتَّضح منها: وهذا هو عين الصواب بنظري.

فمنها:

١- اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ وهي كثيرة جداً، كقوله: في الحديث المكذوب: "مَنْ قالَ لا إلَهَ إلا اللَّهُ خَلَقَ اللَّهُ مِنْ تِلْكَ الْكَلِمَةِ طائِرًا لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ لِسانٍ، لِكُلِّ لِسانٍ سَبْعُونَ أَلْفَ لُغَةٍ يَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ

(١) المنار المنيف ج ص: ٤٣.

لَهُ، وَمَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا أُعْطِيَ فِي الْجَنَّةِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَدِينَةٍ، فِي كُلِّ مَدِينَةٍ سَبْعُونَ أَلْفَ قَصْرٍ، فِي كُلِّ قَصْرٍ سَبْعُونَ أَلْفَ حَوْرَاءَ" وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقا قصد التنقيص بالرسول - صلى الله عليه وسلم- بإضافة مثل هذه الكلمات إليه [١].

وهذه المجازفات يستطيع من مارس حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يعرفها ويميز بينها وبين حديث الصادق المصدوق - صلى الله عليه وسلم- ، فهي من الضوابط العامة لمعرفة مخالفة الحديث للواقع.

٢- مخالفته لمقتضى العقل، بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، أو العادة[٢]، ومن تكذيب الحس له كحديث: "والباذنجان شفاء من كل داء". قبح الله واضعهما فإن هذا لو قاله يوحنس أمهر الأطباء لسخر الناس منه ولو أكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة، وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة، ولو أكله فقير ليستغنى لم يفده الغنى، أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم[٣].

وهذا الامر يكذبه أهل الاختصاص، فلعل أحدهم يروج لأمر وكيف يكون شفاء من كل داء؛ فالقرينة تدل على مخالفته.

٣- من أمارات الحديث الموضوع تكذيب التاريخ له: قال ابن عراق(ت ٩٦٣هـ) " عرف كذب هذا الحديث بالتاريخ " [٤] ومن ذلك أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا مثل قوله: "إِذَا كَانَ سَنَةُ كَذَا وَكَذَا وَقَعَ كَيْتُ وَكَيْتُ وَإِذَا كَانَ شَهْرُ كَذَا وَكَذَا وَقَعَ كيت وكيت" كَقَوْلِ الْكَذَّابِ الأَشَرِّ "إِذَا انْكَسَفَ الْقَمَرُ فِي الْمُحَرَّمِ: كَانَ الْغَلاءُ وَالْقِتَالُ وَشُغْلُ السُّلْطَانِ وَإِذَا انْكَسَفَ فِي صَفَرٍ كَانَ كَذَا وَكَذَا" واستمر الكذاب في الشهور كلها وأحاديث هذا الباب كلها كذب مفترى[٥]. وكذلك أحاديث التواريخ المستقبلة[٦] لم يصح منها شيء، ومنها كمثال للحديث للموضوع متناً، ومناقضة الحديث المروي للتاريخ، ففيه دلالة كُبرى على أنّ الحديث موضوع ف عَائِشَةَ قَالَتْ " قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالَكَ إِذَا جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَقَبَّلْتَهَا تَجْعَلُ لِسَانَكَ فِي فِيهَا كُلَّهُ كَأَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تُلْعِقَهَا عَسَلا؟ قَالَ: نَعَمْ يَا عَائِشَةُ إِنِّي لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ أَدْخَلَنِي جِبْرِيلُ الْجَنَّةَ فَنَاوَلَنِي مِنْهَا تُفَّاحَةً فَأَكَلْتُهَا فَصَارَتْ نُطْفَةً فِي صُلْبِي، فَلَمَّا نَزَلْتُ وَاقَعْتُ خَدِيجَةَ، فَفَاطِمَةُ مِنْ تِلْكَ النُّطْفَةِ، وَهِيَ حَوْرَاءُ إِنْسِيَّةٌ كُلَّمَا اشْتَقْتُ إِلَى الْجَنَّةِ قبلتها". [٧]

---

(١) المنار المنيف ج ص: ٥٠.

(٢) ابن عراق، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ، ص٦.

(٣) المنار المنيف، ص: ٥١، رقم: ٥٥.

(٤) ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة. ص٦.

(٥) المنار المنيف، ص: ٦٣، رقم: ١٠٦، و رقم: ١٠٧.

(٦) المرجع السابق، ص: ١١٠، رقم: ٢١٠.

(٧) ابن الجوزي، أبي فراج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن جعفر، الموضوعات من الأحاديث المدفوعات تحقيق نور الدين "بويا" جيلاد، ط١ (مكتبة أضواء السلف – الرياض، ١٩٩٧) ج١، ص ٤١١.

ويبين ابن الجوزي(ت٥٩٧هـ) [١]، بطلان الحديث في متنه ومخالفته للواقع، والتاريخ: وأن هذا الحديث موضوع لا يشك المبتدئ في العلم في وضعه، فكيف بالمتبحر، ولقد كان الذي وضعه أجهل الجهال بالنقل والتاريخ:

أـ فإن فاطمة ولدت قبل النبوة بخمس سنين.

ب ـ ذكره الإسراء كان أشد لفضيحته فإن الإسراء كان قبل الهجرة بسنة بعد موت خديجة، فلما هاجر أقام بالمدينة عشر سنين، فعلى قول من وضع هذا الحديث يكون لفاطمة يوم مات النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين وأشهر.

ج ـ أين الحسن والحسين وهما يرويان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

د ـ لقد كان لفاطمة من العمر ليلة المعراج سبع عشرة سنة، فسبحان من فضح هذا الجاهل الواضع، على يد نفسه.

فخالف الواقع، والتاريخ، وعنده مخالفة للأدب الإنساني في إدخال الرجل لسانه.

٤-كون الحديث يشبه كلام المنجمين، فلا يعلم الغيب الا الله، وهذه الايات الكونية ليخوف الله عباده فيفزعوا للصلاة، والنافع والضار هو الله، والتأريخ بها مخالفة للواقع ودلالة كذب.

٥-سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث: "لو كان الأرز رجلا لكان حليما ما أكله جائع إلا أشبعه" فهذا من السمج البارد الذي يصان عنه كلام العقلاء فضلا عن كلام سيد الأنبياء [٢]، ومن ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع ويسمج معناها للفطن. -كَحَدِيثِ "أَرْبَعٌ لا تَشْبَعُ مِنْ أَرْبَعٍ أُنْثَى مِنْ ذَكَرٍ وَأَرْضٌ مِنْ مَطَرٍ وَعَيْنٌ مِنْ نَظَرٍ وَأُذُنٌ مِنْ خَبَرٍ"[٣]. من أمارات الحديث الموضوع ركة لفظه ومعناه[٤].

هذه الالفاظ السمجة التي يتنزه عنها النبي صلى الله عليه، وسلم والتي تعتبر قواعد وضوابط كلية يعرف بها مخالفة الحديث للواقع وقرائن دالة على وضع النص، وكذلك مدح الأرز، وما علاقته بالحِلْم؟

٦- ومن القرائن، والعلامات الدالة منافاته أو مناقضة لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة[٥]. فعندما تكون قطعية الدلالة ويناقضها كونه ضني الدلالة فهذا دلاله على مخالفته للواقع.

حديث رواه الحاكم(ت ٤٠٥هـ) فيما استدركه على الصحيحين عن علي رضي الله عنه قال: «عبدت الله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة» "[٦]. وقد رد العلماء هذه الرواية لأمور: لأن ايمانهم بأوقات متقاربه فإين ما ذكره من السبع سنين؟

---

(١) ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص ٤١١- ٤١٣ باختصار.

(٢) المنار المنيف، ص: ٥٤، رقم: ٦١، ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ص٦.

(٣) المرجع السابق، ص: ٩٩، ١٧٨.

(٤) ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ص٧ باختصار.

(٥) المنار المنيف، ص: ٥٦.

(٦) المستدرك على الصحيحين للحاكم ج ٣، ص ١٢١، رقم: ٤٥٨٥.

" هذا باطل، لأن النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- من أول ما أوحي إليه آمن به خديجة، وأبو بكر، وبلال، وزيد مع علي قبله بساعات، أو بعده بساعات، وعبدوا الله مع نبيه، فأين السبع سنين؟ ولعل السامع أخطأ، فيكون أمير المؤمنين قال: عبدت الله مع رسول الله ولي سبع سنين" [1].

فلا يأتي بعد ذلك أحدهم ويقول خالف المتن الواقع، بل يقول فهمت من الحديث كذا وكذا، ولم أرجع لكلام من شرح الحديث، ولا من درسه سنداً ومتناً.

٧- أن يدعي على النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل أمرا ظاهرا بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه كما يزعم أكذب الطوائف: " أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه بِمَحْضَرِ مِنَ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ وَهُمْ رَاجِعُونَ مِنْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَقَامَهُ بَيْنَهُمْ حَتَّى عَرَفَهُ الْجَمِيعُ ثُمَّ قَالَ: "هَذَا وَصِيِّي وَأَخِي وَالْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِي، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا، ثُمَّ اتَّفَقَ الْكُلُّ عَلَى كِتْمَانِ ذَلِكَ وَتَغْيِيرِهِ وَمُخَالَفَتِهِ، فلعنة الله على الكاذبين"[2]. كيف يخفي الرسول صلى الله عليه وسلم موضوع الوصاية، بل كيف يخفي موضوع الخلافة ويبقي الأمر معلقاً صلى الله عليه وسلم قال تعالى:{يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ}[3]، أو أن يروي الخبر في زمن قد استقرئت فيه الأخبار ودونت فيفتش عنه فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب[4].

٨- أن يكون الحديث باطلا في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم. كحديث "الْمَجَرَّةُ الَّتِي فِي السَّمَاءِ مِنْ عِرْقِ الأَفْعَى الَّتِي تَحْتَ العرش"[5]، مثل ما جاء بالافعى وعرقها للسماء، وما علاقتها بالكواكب كالمجرة؟ حديث يكذبه الواقع ويدل بنفسه على بطلانه.

٩- أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلا عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو وحي يوحى كما قال تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [6] أي روي وما نطقه إلا وحي يوحى فيكون الحديث مما لا يشبه الوحي بل لا يشبه كلام الصحابة. كحديث "ثَلاثَةٌ تُزِيدُ فِي الْبَصَرِ النَّظَرُ إِلَى الْخُضْرَةِ وَالْمَاءِ الْجَارِي وَالْوَجْهِ الْحَسَنِ".وهذا الكلام مِمَّا يَجِلُ عَنْهُ أبو هريرة و... [7]

هذا يرده الأطباء من أهل الاختصاص فهم أصحابه؛ وما علاقة النظر لهذه الأشياء بزيادة قوة البصر؟

---

(١) بن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم، تحقيق وَدراسة: عَبد الله اللحَيدَان، الناشر: دَارُ العَاصِمَة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ. ج ٣، ص ١٣٢٠، ٥٣٦.

(٢) المنار المنيف، ص: ٥٧، رقم: ٨٢.

(٣) سورة المائدة: ٦٧.

(٤) نقله ابن عراق عن الإمام فخر الدين الرازي، ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ص٧.

(٥) المنار المنيف، ص: ٥٩، رقم: ٨٤.

(٦) سورة النجم: ٣

(٧) المنار المنيف، ص: ٦١، رقم: ٩٦.

١٠- أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه[١]. كحديث"إن قاف جَبَلٌ مِنْ زَبَرْجَدَةٍ خَضْرَاءَ تُحِيطُ بِالدُّنْيَا كَإِحَاطَةِ الْحَائِطِ بِالْبُسْتَانِ، وَالسَّمَاءُ وَاضِعَةٌ أَكْنَافُهَا عَلَيْهِ فَزُرْقَتُهَا مِنْهُ"، وهذا وأمثاله مما يزيد الفلاسفة وأمثالهم كفرا. وهذا كذبه الواقع ممن سكن هذه البقعة.

١١- مخالفة الحديث صريح القرآن كحديث مقدار الدنيا "وَأَنَّهَا سَبْعَةُ آلافِ سَنَةٍ وَنَحْنُ فِي الأَلْفِ السَّابِعَةِ". وهذا من أبين الكذب لأنه لو كان صحيحا لكان كل أحد عالما أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وأحدى وخمسون سنة قال تعالى:{يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} [٢] قال تعالى: { إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ [٣].

١٢- أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق كحديث "الهريسة تشد الظهر" وكحديث "أكل السمك يوهن الجسد". [٤].ومنها: ما يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم بها أنه باطل[٥]. ومثل حديث "وَضْعُ الْجِزْيَةِ عن أَهْلِ خَيْبَرَ" وهذا كذب من عدة وجوه:

أحدها: أنه فيه شهادة سعد بن معاذ وسعد قد توفى قبل ذلك في غزوة الخندق.

ثانيها: أن فيه وكتب معاوية بن أبي سفيان هكذا ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح وكان من الطلقاء.

ثالثها: أن الجزية لم تكن نزلت حينئذ، ولا يعرفها الصحابة ولا العرب، وإنما أنزلت بعد عام تبوك، وحينئذ وضعها النبي صلى الله عليه وسلم على نصارى نجران ويهود اليمن، ولم تؤخذ من يهود المدينة، لأنهم وادعوه قبل نزولها، ثم قتل من قتل منهم، وأجلى بقيتهم إلى خيبر وإلى الشام، وصالحه أهل خيبر قبل فرض الجزية، فلما نزلت آية الجزية استقر الأمر على ما كان عليه، وابتدأ ضربها على من لم يتقدم له معه صلح ومن هاهنا وقعت الشبهة.

رابعها: أن فيه وضع عنهم الكلف والسخر ولم يكن في زمانه كلف ولا سخر ولا مكوس.

خامسها: أنه لم يجعل لهم عهدا لازما، بل قال نقركم ما شئنا، فكيف يضع عنهم الجزية التي يصير لأهل الذمة بها عهد لازم مؤبد، ثم لا يثبت لهم أمانا لازما مؤبدا.

سادسها: أن مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فكيف يكون قد وقع ولا يكون علمه عند حملة السنة من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، وينفرد بعلمه ونقله اليهود؟

سابعها: أن أهل خيبر لم يتقدم لهم من الإحسان ما يوجب وضع الجزية.

---

(١) المنار المنيف، ص: ٧٦، و، ص: ٧٨، رقم: ١٣٧

(٢) المرجع السابق، ص: ٨٠، رقم: ١٤٢، سورة الأعراف: ١٨٧.

(٣) سورة لقمان: ٣٤.

(٤) المنار المنيف، ص: ٦٤، رقم: ١٠٩.

(٥) المرجع السابق، ص: ١٠٢-٥، رقم: ١٩٢، ١٩٣.

عنهم حيث حاربوا الله ورسوله، وقاتلوه وقاتلوا أصحابه، وسلوا السيوف في وجوههم، وسموا النبي صلى الله عليه وسلم، وآووا أعداءه المحاربين له المحرضين على قتاله، فمن أين يقع هذا الاعتناء بهم وإسقاط هذا الفرض الذي جعله الله عقوبة لمن لم يدن منهم بدين الإسلام؟

ثامنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسقطها عن الأبعدين مع عدم معاداتهم له كأهل اليمن وأهل نجران، فكيف يضعها عن جيرانه الأدنين مع شدة معاداتهم له وكفرهم وعنادهم، ومن المعلوم أنه كلما اشتد كفر الطائفة وتغلظت عداوتهم كانوا أحق بالعقوبة لا بإسقاط الجزية.

تاسعها: أن النبي صلى الله عليه وسلم لو أسقط عنهم الجزية كما ذكروا لكانوا من أحسن الكفار حالا، ولم يحسن بعد ذلك أن يشترط لهم إخراجهم من أرضهم وبلادهم متى شاء، فإن أهل الذمة الذين يقرون بالجزية لا يجوز إخراجهم من أرضهم وديارهم ما داموا ملتزمين لأحكام الذمة، فكيف إذا روعي جانبهم بإسقاط الجزية وأعفوا من الصغار الذي يلحقهم بأدائها، فأي صغار بعد ذلك أعظم من نفيهم من بلادهم وتشتيتهم في أرض الغربة، فكيف يجتمع هذا وهذا؟

عاشرها: أن هذا لو كان حقا لما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون والفقهاء كلهم على خلافه، وليس في الصحابة رجل واحد قال لا تجب الجزية على الخيبرية لا في التابعين ولا في الفقهاء، بل قالوا أهل خيبر وغيرهم في الجزية سواء، وعرضوا بهذا الكتاب المكذوب، وقد صرحوا بأنه كذب.

المسألة الثالثة: جوامع وضوابط كلية في باب الحديث الموضوع من غير أن ينظر في سنده، وبشكل تطبيقي؟

هذه الجوامع فيها فائدة تبين اهتمام العلماء بالأحاديث التي تخالف الواقع، حتى وصل الأمر لوضع قواعد كلية تبين أنه بعد استقراء الأحاديث ودراسة متنها تبين أنها مردودة كلها، ولم يصح في هذا العنوان أي حديث، وهذا الجمع لهذه الجوامع دلالة على علو كعب علماء الحديث، لأنهم تشربوا حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وتمكنوا من إيصال خلاصات تفيد في بيان مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم لواقع الراوية، فلم يسمع أحد هذا الحديث منه صلى الله عليه وسلم، حتى يأتي بحديث نحن بغنى عنه؛ لان الله لا يعبد الا بما شرع، وقد جعلتها في خمس مجموعات:

١) أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب[١]، وأحاديث العقل كلها كذب كقوله: "لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ قالَ لَهُ: أَقْبِلْ فَأَقْبَلَ ثُمَّ قالَ لَهُ: أَدْبِرْ فَأَدْبَرَ فَقالَ: مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَكْرَمَ عَلَيَّ مِنْكَ بِكَ آخُذُ وَبِكَ أعطي"[٢]، والأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب ولا يصح في حياته حديث واحد، كحديث "يَلْتَقِي الْخَضِرُ وَإِلْيَاسُ كُلَّ عام... "[٣].

---

(١) المنار المنيف، ص: ١٠١، رقم: ١٨٤.
(٢) المرجع السابق، ص: ٦٦، رقم: ١٢٠.
(٣) المرجع السابق، ص: ٦٧، رقم: ١٢٣، ١٢٥.

وأحاديث ذم الترك، وأحاديث ذم الخصيان، وأحاديث ذم المماليك[١]، وأحاديث صلوات الأيام والليالي كصلاة يوم الأحد، وليلة الأحد، ويوم الإثنين، وليلة الاثنين إلى آخر الأسبوع كل أحاديثها كذب، وقد تقدم بعض ذلك، وكذلك أحاديث صلاة الرغائب ليلة أول جمعة من رجب كلها كذب مختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم[٢]، أحاديث صلاة ليلة النصف من شعبان[٣]أحاديث المنع من رفع اليدين في الصلاة عند الركوع، والرفع منه كلها باطلة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصح منها شيء[٤].

٢) أحاديث الحمام -بالتخفيف- لا يصح منها شيء[٥]. و أحاديث اتخاذ الدجاج وليس فيها حديث صحيح[٦]. أحاديث ذم الأولاد كلها كذب من أولها إلى آخرها[٧]، أحاديث الاكتحال يوم عاشوراء والتزين والتوسعة والصلاة فيه وغير ذلك من فضائل لا يصح منها شيء ولا حديث واحد، ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء غير أحاديث صيامه وما عداها فباطل[٨].

٣) ما وضعه جهلة المنتسبين إلى السنة في فضائل الصديق رضي الله عنه[٩]، وما وضعه الرافضة في فضائل علي فأكثر من أن يعد قال الحافظ أبو يعلى الخليلي (ت٤٤٦هـ) في كتاب (الإرشاد) وضعت الرافضة في فضائل علي رضي الله عنه وأهل البيت نحو ثلاث مئة ألف حديث، ولا تستبعد هذا فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك لوجدت الأمر كما قال.[١٠]. وما وضعه بعض جهلة أهل السنة في فضائل معاوية ابن أبي سفيان، قال إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ): "لا يصح في فضائل معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء"[١١]، وما وضعه الكذابون في مناقب أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) والشافعي (ت ٢٠٤هـ) على التنصيص على اسميهما، وما وضعه الكذابون أيضا في ذمهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما يروى من ذلك كله كذب مختلق [١٢].

---

(١) المرجع السابق، ص: ١٠١، رقم: ١٨٩.
(٢) المنار المنيف، ص: ٩٥، رقم: ١٦٦، ١٦٧.
(٣) المرجع السابق، ص: ٩٨، رقم: ١٧٤.
(٤) المرجع السابق، رقم: ٣٠٩.
(٥) المرجع السابق، ص: ١٠٦، رقم: ١٩٤.
(٦) المرجع السابق، ص: ١٠٨، رقم: ٢٠٣.
(٧) المرجع السابق، ص: ١٠٩، رقم: ٢٠٦.
(٨) المرجع السابق، ص: ١١١، رقم: ٢٢٢.
(٩) المنار المنيف، ص: ١١٥.
(١٠) المرجع السابق، ص: ١١٦، رقم: ٢٤.
(١١)المرجع السابق، ص: ١١٦، رقم: ٢٤٨.
(١٢) المرجع السابق، ص: ١١٦، رقم: ٢٤٩، و٢٥٠.

٤) الأحاديث في ذم معاوية[١]، وكل حديث فيه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فكذب مختلق[٢]، وكل حديث في التنشيف بعد الوضوء فإنه لا يصح[٣]، وكل حديث في تقدير أقل الحيض بثلاثة أيام وأكثره بعشرة ليس فيها شيء صحيح، بل كله باطل[٤]، وأحاديث مدح العزوبة كلها باطل[٥].

٥) أحاديث البطيخ وفضله، وفيه جزء، قال الإمام أحمد (ت ٢٤١ هـ): "لا يصح في فضل البطيخ شيء إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكله"[٦]. وأحاديث فضائل الأزهار كحديث فضل النرجس والورد والمرزنجوش والبنفسج والبَان وكلها كذب، ومن ذلك أحاديث فضائل الديك كلها كذب إلا حديثا واحدا "إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله". [٧]

إن من أسباب رد الحديث مخالفة ما هو محسوس، ومثالها حديث: " أكذب الناس الصباغون والصواغون والحس يرد هذا الحديث "[٨] فهذه الرواية تخالف المحسوس، إذ لا يستطيع أحد أنّ يثبت أنّ الشغالين بهذه الحرفة أكذب من تلك، وأين كذبهم من الكهان، والمنجمين الذين يخلطون مائة خبر كاذب مع كل خبر صادق، وغيرهم فعن عائشة، قالت: قلت: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ الْكُهَّانَ كَانُوا يُحَدِّثُونَنَا بِالشَّيْءِ فَنَجِدُهُ حَقًّا قَالَ: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ الْحَقُّ، يَخْطَفُهَا الْجِنِّيُّ فَيَقْذِفُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ، وَيَزِيدُ فِيهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ»[٩]، وهناك أمر آخر أن العلماء الجهابذه عندما فحصوا الأحاديث واستخرجوا المردود، والموضوع اهتموا بالصحيح أيضاً، وهكذا فليس من الصواب إعادة النقد الآن، وتقديم فهمنا على فهمهم، واغفال جهودهم؛ فهذا يخالف الأمانة العلمية، ويعني نسيان جهود من سبقنا، والصواب الإفادة من جهودهم الهائلة، وعرض ما يراه المخالف في الهامش مع الاحترام للعلم والحديث، وهذا الحديث مثلا قال ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في راوة الحديث: "محمد بن يونس بن موسى أبو العباس البصري الذي يقال له الكديمي من أهل بغداد يروي عن روح بن عبادة والخريبي والصقر وكان يضع على الثقات الحديث وضعا ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث روى عن أبي نعيم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكذب الناس الصباغون

---

(١) المرجع السابق، ص: ١١٧، رقم: ٢٥١.
(٢) المرجع السابق، ص: ١١٩، رقم: ٢٦٦.
(٣) المرجع السابق، ص: ١١٩، رقم: ٢٦٨.
(٤) المنار المنيف، ص: ١٢٢، رقم: ٢٧٥.
(٥) المنار المنيف، ص: ١٢٧، رقم: ٢٨٦.
(٦) المنار المنيف، ص: ١٣٠، رقم: ٢٩٢.
(٧) المنار المنيف، ص: ١٣٠، رقم: ٢٩٣، ٢٩٤..
(٨) الجوزية، شمس الدين ابن القيم ت ٧٥١، المنار المنيف في الصحيح والضعيف فقه عبد الفتاح أو غُدة، ط٦، ص ٥٢، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت، ١٩٩٤.
(٩) صحيح مسلم ج ٤، ص ١٧٥٠، ١٢٢ - (٢٢٢٨). كتاب الآداب، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان.

والصواغون"[1]، وقال ابن الجوزي(ت ٥٩٧هـ): " الحديث ليس له أصل"[2] وليست القضية قضية سند، ومتن ولكن صيانة حديث النبي صلى الله عليه وسلم لتحقيق التنمية للمجتمعات بالافادة من الحديث النبوي الشريف، لحل المشكلات بواسطة ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم؛ لتحقيق السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة.
والله ولي التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

(١) المجروحين لابن حبان ج٢، ص٣١٢، رقم: ١٠٢٣.
(٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ج ٢، ص ١١٤، رقم: ٩٩٦.

الخاتمة

لقد توصلت من خلال هذه الدراسة الى النتائج الآتية:

- **إقدام بعض العلماء وبعض طلبة العلم على اتخاذ السرعة والتعجل في الحكم على الحديث بأنه ضعيف لمجرد أنه خالف الواقع المتغير أو الفرضية، لضنها ثابته، أو تعجل بالردّ بالوضع دون تمحيص للقرائن، وهذه العجلة تؤدي إلى الوقوع في الزلل، والخطأ.**
- **إنّ الشريعة الإسلامية ربانية المصدر، صالحة لكل زمان ومكان، وهذه الشريعة لا تخالف الواقع والفطرة السليمة، ولكن القصور منّا في الفهم والدراية.**
- **لا يرد الحديث الصحيح لمخالفته للواقع؛ لأن من شروط الصحة الخلو من الشذوذ، والعلة في المتن؛ فلا يخالف النص الثابت الواقع الثابت، ونحن أمرنا بإتباع القرآن والسنة لا الواقع.**
- **يعتبر الفهم السقيم للحديث بأنه مخالف للواقع سبباً لرده؛ لأن هذا الفهم بعيداً عن مراعاة الناسخ، والمنسوخ والعام والخاص والمطلق المقيد وغيرها في الحديث النبوي الشريف وبعيداً عن فهم مصطلحات أصول الحديث والمنهج الذي سار عليه العالم في كتابه، أو مصطلح العالم الخاص به، أو قائما على مخالفة الأمانة العلمية بلَيْ أعناق النصوص في الفهم، أو كان فهم الحديث المخالف للواقع بمعزل عن مطالعة كتب شروح الحديث، وغريبه وعن علم مختلف الحديث النبوي وعلله.**
- **ان الحكم على السند فقط لا يجيز رد الحديث النبوي لمخالفته للواقع، لأنه حديث غير محكوم على متنه، وبالتالي لا ننشغل به.**
- **ان الحديث الضعيف يخالف الواقع إذا كان ما أخطأ فيه الضعيف وهو الغالب، فلا داعي للانشغال بما أخطأ فيه الضعيف.**
- **ان الحديث الموضوع مكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم فطبيعي أن يخالف الواقع فلا ننشغل به.**
- **هناك ضوابط عامة، وأمارات، يعرف بها كون الحديث موضوعاً من غير أن ينظر في سنده.**

قائمة المصادر والمراجع

١) أمين، أحمد أمين فجر الإسلام، ط٧، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٩م.
٢) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي (ت ٢٥٦ هـ)صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله. صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. تحقيق: محمد زهير بن ناصر. دار طوق النجاة، بيروت. ١٤٢٢هـ.
٣) البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر، النكت الوفية بما في شرح الألفية، المحقق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.وقد نقله البقاعي عن شيخه ابن حجر، وهو أقدم من وجدته، ولم أجده في جميع كتب ابن حجر.
٤) ابن الجوزي، أبي فراج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن جعفر(ت ٥٩٧هـ)، الموضوعات من الأحاديث المدفوعات، تحقيق نور الدين "بويا" جيلاد، ط١ (مكتبة أضواء السلف – الرياض، ١٩٩٧).
٥) ابن الجوزي، أبي فراج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن جعفر، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٦) الجزائري، طاهر بن صالح السمعوني (ت ١٣٣٨هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، الطبعةالأولى، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٧) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري(ت٤٠٥هـ) المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفي عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت. ١٤١٢ هـ، ١٩٩٠م.
٨) ابن حِبَّان، أبو حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد التميمي البستي. (ت ٣٥٤هـ)كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي، حلب. ١٣٩٦هـ.

٩) ابن حَجَر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ه)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق.ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
١٠) حسن، دكتور مصطفى إبراهيم أستاذ الحشرات الطبية ومدير مركز أبحاث ودراسة الحشرات الناقلة للأمراض في جامعة الأزهر، الداء والدواء في جناحي الذباب، الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة. دولة الكويت، من الخامس وحتى الثامن (٥-٨) من شهر ذي القعدة، عام ١٤٢٧هـ.
١١) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري(ت ٦٤٣هـ)، مقدمة ابن الصلاح، ومحاسن الإصطلاح تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ. دار المعارف، القاهرة. ١٩٧٤ م.
١٢) السخاوي، أبي عبداللّه محمد بن عبدالرحمن (ت ٩٠٢)، المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م، دراسة وتحقيق: محمّد عثمان.
١٣) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، الطبعة الثالثة، دار الفكر دمشق-سورية، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م،
١٤) بن عراق، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن الكناني (ت ٩٦٣هـ)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية – بيروت.
١٥) العينى، محمود بن أحمد الحنفى بدر الدين (ت ٨٥٥هـ) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون تاريخ.
١٦) فوزي إبراهيم، تدوين السنة، ط١، رياض الدسيس للكتب والنشر،، ١٩٩٤م.

١٧) ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي الجوزية،، المنار المنيف (حققه وخرج نصوصه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة، ط٦، ١٩٦٤م، بيروت –دار البشائر الإسلامية).
١٨) مسلم، أبو الحسين مُسلِم بن الحجاج النيسابوري(ت٢٦١هـ) صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، القاهرة. ١٩٥٤م.
١٩) ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المصري (ت ٨٠٤هـ)، مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم، تحقيق وَدراسة: عَبد الله اللحَيدَان، الناشر: دَارُ العَاصِمَة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٢٠) ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري(ت٧١١ هـ) لسان العرب. دار صادر – بيروت. ١٩٥٥م.
٢١) النحاس، إبراهيم الجامع لعلوم الإمام أحمد بن حنبل - علل الحديث الإمام، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م
٢٢) النسيمي، محمد ناظم، الطب النبوي والعلم والحديث، الشركة المتحدة للتوزيع، ط١، ١٩٨٤.
٢٣) النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف(ت ٦٧٦ هـ) المنهاج شرح صحيح مُسلِم بن الحجاج. دار إحياء التراث العربي، بيروت. الطبعة الثانية. ١٩٧٢م.